



### عندما يهتز النظام امام عريضة سلمية

في خضم التطورات الاخيرة في البحرين، بدأ جليا مدى قصور المشروع الخليفي عن تحقيق تطلعات المواطنين او الوصول الى ما تقتضيه المواثيق الدولية التي ادعت العائلة الخليفية انها وقعت عليها في السنوات الاخيرة. فقد كشر النظام عن نواياه الشريرة باعتقال العشرات من المواطنين وتعريضهم للمعاملة الوحشية داخل غرف التعذيب، وتحرك عناصر العهد الاسود الذي كان رئيس الوزراء يتزعمه على مدى ربع قرن، ليعيدوا للبلاد اجواء قوانين امن الدولة واحكام الطواريء. واعتقد النظام ان بإمكانه اخضاع الرادة الشعبية لما يريده بالترهيب والتلويح بالعصا الغليظة، على خلفية الاعتقاد بان سنوات التخدير ربما قضت على الوعي الشعبي، واحتوت المواقف السياسية للرموز. ولذلك فوجيء النظام وزبائنته ان شعب البحرين ما يزال متمردا على حكمهم، ومصمما على نيل حقوقه كاملة غير منقوصة، وانه اصبح اكثر استيعابا لاساليبه، وأقدر على تحمل الارهاب الرسمي الذي ارتبط بالنظام الخليفي على مدى القرنين الماضيين.

لقد تحول الوضع الى صراع محتدم بين اردتين: ارادة المواطنين متمثلين بقوى المعارضة المتعددة، وهي ارادة تقاوم الاستبداد وعقلية الاحتلال التي تقوم على فرض السياسات والقوانين من طرف واحد، وتعتمد اساليب سلمية عديدة من بينها العصيان المدني، واردة النظام التي تعتمد اسلوب القهر وتنطلق بعقلية الاستعباد، وتهدف لباداة هوية الشعب والوطن. وفي خضم هذا الصراع بين الاردتين تتغير ألوان المواجهات وأشكالها ورموزها ومظاهرها. ففي البلدان الديمقراطية المستقرة كثيرا ما تحدث اختلافات بين فئات المجتمع المدني وخصوصا الاحزاب السياسية، وتجنح المعارضة دائما لتسليط الضوء على سلبيات الحكومة المنتخبة والسعي لفتح الناخبين بانها تستطيع ادارة البلاد بطرق أفضل. ويمكن القول ان الاختلافات هنا تنحصر في دائرة الاداء الحكومي ولا تصل الى جوهر النظام، بمعنى ان الاطراف المعنية جميعها ملتزمة بالنظام السياسي في بلدانها متمثلا بالمؤسسات الرسمية والدستور الذي ينظم سبل ادارة البلاد. اما في البحرين مثلا، فالخلاف ليس محصورا بأداء الحكومة، بل بالنظام السياسي عموما. وهذا يشمل العائلة الخليفية الحاكمة ودستورها الذي فرضته على الشعب. وتعتبر بعض فصائل المعارضة، ومنها حركة احرار البحرين، ان الوثيقة الوحيدة التي توفر الشرعية الدستورية للحكم الخليفي تتمثل بدستور 1973 الذي اتفق عليها الطرفان، وان وثيقة 2002 لا تحظى بقبول ابناء البحرين، وبالتالي فالخلاف يصل الى اسس الحكم ولا يقتصر على اداء الحكومة. وتعتقد الحركة ايضا ان الحكومة في البحرين ليست هي النظام، بل هي احدى ادواته، ولا تمتلك حق اتخاذ القرارات الجوهرية والاستراتيجية في البلاد. فمثلا قرار التغيير السكاني في البحرين لم يتخذ في جلسة لمجلس الوزراء، بل قرره العائلة الخليفية وفرضته على الدوائر الحكومية المعنية. وقرار مواجهة جمعيات المجتمع المدني السياسية لم يقرره مجلس الوزراء بل العائلة الحاكمة. وكذلك الامر بالنسبة لقضايا كبيرة اخرى تتعلق بالدستور ومجلس الشورى، وغيرها، فهي قضايا لا يسمح لاعضاء الحكومة ابداء رأي مخالف ازاءها، بل مطلوب منهم تنفيذ قرارات مجلس العائلة بشأنها. وبالتالي فالخلاف القائم حاليا يتجاوز اداء الوزراء ومواقفهم، ويتصل بجوهر الحكم القائم، وتعمل الجهات المعارضة المبدئية الموقف بهدف تغيير الاسس التي يقوم عليها النظام، وتسعى لاستعادة الوثيقة الشرعية الوحيدة التي تنظم العلاقة بين آل خليفة وشعب البحرين، المتمثلة بدستور 1973.

وقد جاءت تطورات الشهر الماضي لتؤكد خطورة الوضع البحريني بشكل عام، وضرورة استمرار الضغط ليس من قبل المواطنين البحرينيين فحسب، بل من قبل الآخرين المهتمين بالشأن الخليجي وتطوير الممارسة الديمقراطية في اقطارهم فمعدنا يضيق النظام درعا بعريضة عننية تطالبه، بلغة مؤدبة جدا، بصالح الاوضاع، ويصدر النظام التهديدات الخطيرة بحل الجمعيات السياسية اذا استمرت في تجمع التوقيعات وقبول الاعضاء الجدد بذلك الهدف، يتضح مدى هشاشة النظام وخشيته من افتضاح حقيقته امام العالم. الجمعيات السياسية سايرت النظام بشكل مستمر، وتحاشت ازعاجه، وتراجعت عن طرح العريضة للتوقيع الشعبي بعد تهديدات العائلة الخليفية رغبة في منع ظروف المواجهة، برغم حقها، وفقا للدستور الشرعي، في القيام بذلك. ولكنها لم تسلم من بطش النظام وابواقه وتهديداته المتواصلة.

(4) التتمة صفحة

### مايو شهر الاعتقالات :-

30 أبريل: داهمت قوات الامن والمخابرات مدعومة من قبل قوات الشعب بعض مراكز التوقيع على العريضة الدستورية، وأعتقلت من كان متواجدا، وصادرت أوراق العريضة وختم جمعية الوفاق، حيث أعتقل كل من: أمير رضى، حسين عبدعلي، حسين المتروك، حسين العريبي من المصلى، إبراهيم مهدي، أحمد عبيد، حسين منصور من سند، علي السبع، عبدالله أنان، صالح متروك، حبيب عصومي، مظفر موسى، محمد موسى من المحاور، محمد سعيد، حسين الحمام، محمد الحجري، زهير اسماعيل من مدينة عيسى.

5 مايو: أعتقل من محل عمله محمد يوسف محاسبه 21 سنة من الصالحية مسؤول جمع التوقيعات للعريضة للمنطقة.

6 مايو: قوات الامن مع المخابرات تدهم منازل بعض القائمين على العريضة، جعفر صليل 38 سنة ستره، عبد الوهاب الحواج 50 سنة مدينه حمد، جميل الشويخ 25 سنة سار، صادق الغواص 35 سنة السنابس، توفيق الرياش 36 سنة مدينة زايد.

16 مايو: أعتقل المتحدث باسم لجنة أهالي المعتقلين عبدالله السبع 30 سنة، عبد الامير مدن 20 سنة المعامير، حسن عبد النبي 22 ستره، حسين يوسف 24 مدينة حمد من موقع اعتصام الاهالي عند مقر مجلس الوزراء

أن ما نعيشه اليوم من أحداث يبعث على الحزن والغم، وما عشناه من أحداث في الماضي يبعث على الحزن والغم. في هذه الزاوية الصغيرة سنحاول أن نفتح صفحة من صفحات الماضي، ماضي المعاناة خلف قضبان السجن، ماضي الأيام العصيبة التي عاشها أبناء شعبنا في منتصف العقد الماضي. نكتب هذه الأسطر لتكون شاهدا على ما اقترفته أيدي الجلادين وأسيادهم وسيطهم على أجساد ممن طالبوا بحقوقهم الإنسانية والقانونية في دولة اللقانون وسلطة الأسرة المستبدة. وشاهدة من ناحية أخرى على أهات وصمود وعنفوان وتضحيات هذا الشعب العظيم. على أن هذه الأسطر ستخطها أيدي ممن ذاقوا مرارة تلك الأيام.

(4) التتمة صفحة

\* 21 مايو: هاجمت قوات الشعب بالمسيلات الدموع، والرصاص المطاطي، و (الصمغ)، المسيرة السلمية التي تقدمها العلماء والرموز الشيخ عيسى قاسم، والسيد عبدالله الغريفي، التي خرجت للتأكيد باهانة المقدسات في كربلاء والنجف، وسقط على إثرها الشيخ عيسى قاسم، والسيد عبدالله الغريفي حيث أصيبا باختناق بسبب الغاز المسيل للدموع الذي كتب عليه تاريخ الانتهاء 1995!، كما أصيب كثير من المواطنين من النساء والأطفال حيث ضمت المسيرة أكثر من 20 ألف مشارك جابت الشوارع المؤدي إلى دوار اللؤلؤة.

### بطاقة شخصية



سماحة العلامة الشيخ عيسى احمد قاسم

جاء جريمة ضرب مسيرة "البنيك بإحسين" من قبل قوات الشعب بالمسيلات الدموع والرصاص المطاطي للعلماء أهانة كبيرة للرموز التي يراد منها أن تدخل في مشروعه التخريبي وتدعمه

نشأ نشأة إيمانية واعية يشهد له من عرفه، مارس التعليم في الستينات، ثم توجه إلى النجف الأشرف، حيث تخرج من كلية الفقه هناك، ودرس البحث الخارج على يد الفقهاء ومنهم السيد الشهيد محمد باقر الصدر، ومع الشروع في قيام المجلس التأسيسي لوضع دستور دولة البحرين استدعاه جمع من المؤمنين في البحرين للقدوم والترشيح لهذا المجلس، وهكذا كان، وفاز بأعلى الأصوات، وكان له مع المجموعة الإسلامية في المجلس التأثير البارز في إدخال كثير من المواد الإسلامية في الدستور.

وفي سنة 1971 رشح نفسه للمجلس الوطني ومارس دوره بكفاءة وإخلاص بارزين، حتى تم حل المجلس

. كان من أبرز المؤسسين لجمعية التوعية الإسلامية في عام 1971 م

وفي بداية التسعينات توجه إلى مدينة قم المقدسة وواصل دراسته على يد أساتذتها الكبار أمثال آية الله السيد محمود الهاشمي وآية الله السيد كاظم الحائري وآية الله فضل النكراني

وفي سنة 1421 هـ مارس إعطاء البحث الخارج في قم، حتى تهباً له الرجوع إلى البحرين في الثالث عشر من ذي الحجة 1421 هـ (8 مارس 2001 م) فقام بممارسة دوره الإسلامي في التدريس والتوعية وإقامة صلاة الجمعة.

## الإفراج عن رهائن العريضة الانتصار للكرامة والحوار الحقيقي مع المعارضة

### أخبار متفرقة

\* لثقادي تداعيات ضرب مسيرة "بليك" بإحسين" بالمسيلات الدموع والرصاص المطاطي والتي سقط فيها الشيخ عيسى والسيد عبدالله الغريفي مغشي عليهما من الاختناق ، أقدم الملك على تغيير وزير الداخلية الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة ، الى الشيخ راشد آل خليفة بعد ساعات من ضرب مسيرة ، وعين الوزير السابق نائب رئيس مجلس عائلة آل خليفة تكريماً له الذي مارست وزارته أكثر أساليب القمع والتككيل والتعذيب للمواطنين طول أكثر من ثلاثين سنة .

\* شكل أهالي معتقلي العريضة الدستورية بالتنسيق مع مركز حقوق الانسان ، لجنة للمطالبة بالافراج عن المعتقلين ، واسقاط التهم عنهم ، ومارست أساليب الضغط بإقامة الاعتصامات والدعوة إلى المسيرات ، حيث أقامت أعتصاماً أمام التحقيقات الجنائية مركز أعتقال المواطنين ، وأمام دوار كراباد ، وأمام مجلس الوزراء ، وأعتقل المتحدث الرسمي للجنة عبد الله السبع الذي تحدث لقناة الجزيرة ، ووجهت له تهم تزيع المنشورات والتحدث لوسائل الاعلام قبل أن يفرج عنه .

\* اعلن رئيس النيابة العامة عبدالرحمن بن جابر آل خليفة رئيس محكمة أمن الدولة سابقاً أن التهم لمعتقلي العريضة الدستورية ستكون طبقاً لمواد قانون العقوبات (المواد 160، 165، 166، 169 من قانون العقوبات البحريني) وتختص بـ "العمل على تغيير النظام السياسي بوسائل غير مشروعة وحمل ملك البلاد على أداء ما يدخل في اختصاصه (تغيير الدستور) بوسائل غير مشروعة والتحرير على كراهية نظام الحكم، ونشر وترويج أخبار كاذبة والإضرار بالصالح العام".

\* أدت تقاعلات اعتقال القائمين على جمع التوقيعات للعريضة الدستورية التي يراد منها الانقلاب على العريضة الدستورية وتخويف الناس الى اجتماع الشيخ حمد مع الشيخ عيسى قاسم والسيد عبدالله الغريفي ، وبعدها الاجتماع مع تسع جمعيات سياسية ، حيث أكد الشيخ عيسى والسيد عبدالله أن يكون الحوار بين الجمعيات المعارضة الابع والحكومة في سبيل حل الازمة الدستورية .

\* أفرج النظام عن جميع معتقلي العريضة الدستورية ، وابقى التهم والقضية معلقة في سبيل ممارسة الغضط على الجمعيات الاربعة لتغيير موقفها من الاستمرار في العريضة الدستورية ، ومثل الافراج على انه مكرمة من الشيخ حمد بعد لقاءه بالجمعيات التسع .

وتأسس المعارضة لرؤيتها السياسية على ضوء ذلك، لكي لا يجد الناس تفاوتاً بين الخطاب والواقع العملي، ويتكبد المسار عن جادته الصحيحة. فمن غير المنطقي سياسياً، ألا تقرر وقائع التراجع المتتالية، خطاباً موازياً في صفوف المعارضة، ويظل خطاب مرحلة التخدير ساري المفعول، وكان شيئاً لم يكن. هذا جزء أساسي في سياق العمل السياسي، وتحديد اتجاه الحركة السياسية ومطالبها الأساسية.

- بدأ مشروع التخريب ينكشف شيئاً فشيئاً أمام الرأي العام الدولي، وتعرى على نحو واضح بالنسبة للمراقبين والمتابعين لشئون البلاد. فالاتصالات التي لم تشهدها البلاد بشكل متعسف مع عريضة 2004، وأخذت طابعاً أكثر سوءاً وبشاعة مع انطباعها بطابع المساومة وتحول المعتقلين إلى رهائن حقيقيين. وهو ما أعاد إلى الأذهان حزمة قوانين أمن الدولة التي لازلت سارية المفعول حتى الآن، والتي استخدمتها السلطة بأسوأ ما يمكن ضد المعارضة في ظل ما يُعرف، كذباً وزوراً، بم عهد الإصلاح. ولوحت العائلة الخليفية برموز الحقيبة السوداء لتخويف أبناء البحرين.

- لن ولم يجد أبداً الثقة بوعود العائلة الخليفية، ولا يخطط التدوير التي يُوكَل أمرها إلى المحيطين بها والساعين لرضاه. وهذا يعني عدم جدوى رمي كلِّ ثقل الحركة السياسية في أطر النظام والممارات التي يوجد بها. وإذا كانت متطلبات التكثيف السياسي تقتضض ارتخاءً دبلوماسياً مع الانبساط المحدود الذي تنتصنه العائلة الخليفية والذبول المحسوبة عليها، فإن الخشية أن يتحول هذا الارتخاء إلى استهواء كامل، يتبعه التفرير بالخيارات والبدائل الأخرى للاحتجاج والمطالبة وتفعيل الضغوط. ولذلك تظهر الحاجة الملحة لتحديد الرؤية والمنهج المطلوب اتباعهما في التعاطي مع مشاريع النظام وتصريحاته، بدلاً من الارتهان إلى الارتجال وإكراهات الأمر الواقع، وبالتالي الانجرار إلى فخاخ ومهالك مفاجئة.

- برغم السياق المؤسف الذي رهن تطورات الأوضاع الأخيرة، إلا أن الناس أثبتوا وعياً سليماً لأسلوب التعاطي مع التجاذبات وسيول التقهقر في أوضاعهم الحياتية والسياسية. فضلاً عن استمرار الفقر والبطالة ونظام التمييز والامتيازات، فإن مصادمة السلطات لتطلعات الأمة، والوقوف في وجهها بلا رحمة، كان يمكن أن يؤدي إلى تصادم سياسي عنيف في سياقات أخرى، غير أن الإعلام المُجَبَّر والموهومات المنظمة التي اشتغلت على تزويق هذا السيناريو، انكشف زيفها وسوء مطاوبها، بعدما ظهر الناس رابطي الجأش وبأعلى مستويات الحكمة، وملتصكين في الوقت نفسه بحقوقهم ومطالبهم دون تراجع أو خنوع. وهذا يؤكد خطأ استلاب إرادة الأمة، ومصادرة حقوقها الطبيعية في الاحتجاج السلمي والمطالبة بالحقوق وفقاً لأطر المدنية المشروعة.

- جلوس الحكم مع المعارضة وتبادل الأحاديث العامة معها شيء، والدخول معها في حوار جاد ومنتج شيء آخر. كما أن اللقاء مع الحكم لن يكون حقيقياً ومثمراً إذا تمَّ على خلفية أمنية ومسبوقاً بإجراءات من التهديد والقمع، وسيكون نوعاً من السخرية والضحك على الذقون. وما تطالب به المعارضة هو أن يدخل الحكم في حوار متكافئ والنظر في مطالب الناس، ومن غير مصادرات مسبقية، وبعد أن يُصَحَّح كافة الأوضاع المتدهورة ويلغى قوانين أمن الدولة التي يتحصن بها، ومراسيم القوانين سينة الصبوت التي حمت الفساد والفاستدين. وبدون ذلك تبقى مناورات العائلة الخليفية ومصاديق لسياسات التشويش والتضليل، بعيداً عن الرغبة في حل الازمة بشكل حاسم.

أطلقت سلطات البحرين يوم الأربعاء 19-5-2004 ، سراح رهائن العريضة الدستورية، الذين قامت باحتجازهم على أثر إطلاق المعارضة لعريضة ترفض الاعتراف بوثيقة 2002، وتطالب الشيخ حمد بالالتزام بتعهداته والعودة إلى دستور البلاد العقدي. وقد اتضح منذ البدء، أن اعتقال السلطات للمواطنين كان بقصد ابتزاز الحركة السياسية، وإجبار المعارضة على العودة عن مواقفها السياسية، والدخول في الإطار الذي يُحدِّده دستور الاستبداد، إلا أن صمود المعتقلين البطولي، ومعنوياتهم العالية داخل المعتقل، والروح النبيلة التي تحلَّى بها أهاليهم، أحبط هذه المساومة، وحول احتجاجهم إلى أزمة تُورِّق السلطات.

لقد تمَّ تحرير الرهائن بفضل صمودهم المشرف، والتضامن المخلص الذي أبداه الأهالي معهم، واستخدامهم لوسائل الاحتجاج السلمي للمطالبة بالإفراج عنهم، والتفاف الجمعيات السياسية والحقوقية في البحرين، وهو ما تناقلته وكالات الأنباء مشيرة إلى التدهور السياسي الذي تعرَّض له البحرين، واستئناف الحكم الاعتقالات السياسية وسلوك التهديد والقمع، والذي أخذ صداه الخطير بإعادة تهديد السلطات بإغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان، ما أسفر عن إصدار العديد من المنظمات العربية والدولية بيانات الشجب والتنديد التي أخرجت العائلة الخليفية، ومن بينها بيانات هيومن رايتس ووج، وفرونت لاين، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة "هود" اليمنية وغيرها.

والمتتبع لمجريات الأحداث في البحرين، يُدرك بوضوح أن لجوء الحكم إلى أسلوب الابتزاز والمساومة، لم يكن منعزلاً عن الخط البياني المتعرج الذي جسَّد ترجمات الحكم عن كلِّ وعوده وما أطلقه من مشاريع وشعارات. وهو ما يعني أن الحكم لا يجد غضاضة في الاستمرار في خطه القمعي، واستخدام كافة الوسائل لردع الحراك المطالب للمعارضة، وإجبارها على الانخراط في الواقع السياسي المتخلف الذي أرساه دستور الشيخ حمد ومجالسه الهزيلة. وكان يمكن أن يحصد الحكم الخلفي نتائج استثنائية لو نال ما يتمناه من تهديداته وقمعه المتواصل، إلا أن شعب البحرين، برغم الألام والجراح، فوّت عليه الفرصة، وردَّ مكائده وجبال المرتزة إلى نحورهم، لينتصر هذا الشعب العظيم مرة أخرى على حكم العنجهية ونظام الارتزاق السياسي، ويفرض عليه ما يكره، ويتبَّت كرامته ببطولات أبنائه المتواصلة.

لقد رضخ النظام لصمود الناس والمعارضة، خصوصاً وأن الشيخ حمد ليس مستعداً أن يتلبَّس بنظامه بهذه الفضائح المتتالية، وهو بحاجة لأن تبقى صورة عائلته نظيفة في قمة الدول الصناعية في الشهر المقبل، وصفحة حكمه بيضاء، ويُعيد تثبيت مشروعه في الإصلاح المزعوم هناك، خاصة بعد أن بدأت الأساط المعنوية ولندن تتحدث عن تراجع مشروعه إلى الوراء. وينبغي أن يُسجَّل ذلك باعتباره انتصاراً حقيقياً لإرادة الناس، وتتمنَّع فيه المعارضة ملياً وهي تُقدم على أيِّ خيار في معركة الحقوق القائمة مع الحكم الخلفي، بدلاً من التواكل المطلق على التحليلات المكتوبة والصيغ المخدوعة التي تُدفع في الوجوه من أجل إحداث التضاد مع الناس وحيويتهم المطالبية العالية. فاستمرار اعتقال هؤلاء الأبطال لم يكن خياراً للحكم في هذه الظروف التي ظهر فيها استبداده للعيان، وهو مرغم على إطلاق سراحهم، ولكن، كما فعل عندما أطلق سراح المعتقلين السياسيين في 2001 تحت الضغط الدولي، سعى لتسجيل "مكرمة" جديدة بهذه الخطوة، ويجدر بالمواطنين أن يعوا هذه الحقائق. ومن الحري أن نسجِّل الدروس المستفادة من تجربة الأيام الماضية:

- وقائع الأمور الجارية على الأرض، لا تدع مجالاً للشك بأن العائلة الخليفية لا تضمر أدنى نسبة من الجدية في الإصلاح، ومن الضروري أخذ ذلك بعين الاعتبار،

## إقالة وزير الداخلية بين قصر الصافية وجامع الدراز

بقلم: عباس ميرزا المرشد

في مجمل الخطوات يقوم الملك بدور البطل دائما ، ويكون ممثلا راعيا حسب تعبير إحدى الشخصيات السياسية التي حضرت اللقاء الأخير الذي جمع فيه تسع جمعيات سياسية ، أتم اللقاء بطابع الفكاهة والدعابة أكثر من كونه لقاء أو حوار سياسي يجمع بين الفاعلين السياسيين والنخبة الحاكمة ، وعبر الدور البطولي استطاع الملك ان يجعل اللقاء ناجحا ومثمرا عندما أمر بإطلاق سراح رهائن العريضة الشعبية وخطف الأضواء من جديد . بالنظر الى مجمل التطورات الأخيرة حيث تدهور العلاقة بين الدولة والمجتمع بات من المؤكد أن التدهور سيؤول إلى النمو والتكاثر مالم تكن هناك وقفة متأملة وصارمة أمام هذا الإنهيار فلم يعد كافيًا أو مقنعا أن يستمر الملك (مؤسسة العرش الملكي ) في ان يقول تقوا بي إني أعرف ما أفعل . إذ مهما كانت تلك القرارات ايجابية وصائبة وتصب في خدمة وتوكيد الصالح العام فإنها بحاجة ضرورية للنقد ومحاولة الكشف عن الدواعي والاهداف المتوفاة منها ، فالديمقراطية لا يمكن أن تفهم إلا بوصفها استكمالًا لتأكيد حقوق الإنسان تأكيدًا مطلقًا.

ان اشكالية مشروع الملك الاصلاحى أنه مشروع مازال مفتقدا للنقد خصوصا النقد الثقافي . ذلك لان أي حدث سياسي بقدر ما ينطلق من ثقافة معينة فإنه يعيد انتاج تلك الثقافة تحت واجهات عديدة .

وقد سبق ان وضعت ذلك المشروع بأنه مشروع لتأسيس المجتمع الانضباطي لعزل العناصر الفاعلة سياسيا المهتمة بعملية بناء الدولة .واضيف هنا ان مشوع الاصلاح الملكي استهدف الإبقاء على بقايا وتراث المخزون القبلي وسط كميات هائلة من الضغوط الدولية والداخلية ولم يكن ينظر إلى بناء الدولة وفق معاييرها الحديثه ، فجل ما استهدفه مشروع ميثاق العمل الوطني هو اختزال الوطنية إلى رؤية قبلية لمقاومة فكرة المواطنة .فكرة المواطنة تعني البناء الحر الإرادي لتنظيم مجتمعي يدمج بين وحدة القانون وتنوع المصالح واحترام الحقوق الاساسية ، المواطنة تمنح حقوقا وتؤسس للحق المشترك في تسيير المجتمع تسييرا مباشرا او غير مباشر .

كان الهاجس والقلق المرتقب ان يتم اختزال الديمقراطية إلى سوق سياسية مشروعة الأبواب نظرا لافتقاد المشروع الملكي منظمومة الحقوق السياسية غير الخاضعة لأحكام السوق، الخطر الذي مازال يحدق بالمجتمع السياسي هو افتقانا في فترة ميثاق العمل الوطني للضمانات السياسية وتعثرها في ايجاد وتبني ثقافة سياسية تقاوم طغيان القبالية القادمة تحت غطاء الديمقراطية ، فتحت أي ذريعة تم التسليم بأبوية النظام وشخصنة الحقل السياسي ، وتحت أي مبرر تم أغماض العين عن مشروع الدولة الحديثه ، وقبول تأجيل النقاش حولها .

بعد أحداث مسيرة "لبيك يا حسين" يوم الجمعة 21 - 5 - 2004 وجدنا انفسنا أمام معطف يماثل في خطورته خطورة ميثاق العمل الوطني من حيث التعاطي معه . لقد احتوى حدث إقالة وزير الداخلية بعد تورط وكيلة علي بن خليفة في مواجهة المسيرة

بأي قوى خارجة عن نطاق الحلف القبلي وعادة ما تتم حلحلة الخلافات وفق دائرة خاصة ،لكن ذلك لن يمنع تسرب هذه الصراعات الى واجهات العمل السياسي او الاقتصادي او توزعها في مناطق النفوذ التي تقسم كغنيمة مختصة بفرع من فروع العائلة.

لقد احكت ادارات و وزارات الدولة وفق هذه الصيغة من المقاسمة واصبح احترام هذا النفوذ بمثابة عرف قبلي يحدده مبدأ الحدود الجغرافية الخاصة للقبيلة نفسها وكان العائلة الحاكمة اصبحت مجموعة من القبائل لكل منها منطقة ومقاطعة خاصة هذا التوريث السياسي القبلي سوف يكون عائقا لتنامي فروع العائلة وخصوصا فرع الحاكم او الامير او الملك مما يعني احتياجه الى مناصب ومراعي جديدة يمارس فيها دور السيادة ويضمن لخلفائه ما يكفل لهم البقاء في السيطرة والزعامة .ما من شك انها قوانين معقدة لمجتمع مدني غير مستأنس بحالة الصراع القبلي .

لقد وجد الملك نفسه امام هذا المنعطف في الاستحواذ على مناطق نفوذ خاصة وجديدة ووجدها فرصة لا يمكن تفويتها لتسديد اثمان السيطرة مبكرا وضمان حالة المستقبل ،لذا فان البطولة اتجهت في هذا المسار الى حقل داخلي وليس في الحقل العام رغم تطويل الاعلام لها .

السؤال الذي ما زال مطروحا من عزل وزير الداخلية هل مجلس العائلة الحاكمة بقيادة الملك ؟ أم انه الخوف من الاصطدام مع جامع الدراز كان كفيلا بتقديم هذه الوصفة؟

أفترض أنه لا تعارض بين كلا الأمرين فحضور جامع الدراز في مخيلة مؤسسة العرش لا يمكن نكرانه، بداية من حفل الاستقبال الذي استقبل به الشيخ عيسى قاسم واثار انزعاج مؤسسة العرش ،مرورا بهيمنة الشيخ قاسم على الساحة الشعبية ،لذا فإن أي تصرف أحرق من شأنه أن يثير الشيخ عيسى قاسم، سيكون وبالاً على مؤسسة العرش .

لقد بات من الواضح أن القرار المتخذ في اقالة وزير الداخلية لا يصب في مسيرة الاصلاحى السياسي إلا من ناحية الاستهلاك الاعلامي وتلميع صورة البطل . وبدا واضحا أن ذلك القرار انطلق في اروقته مؤسسة بعيدة عن مؤسسات الدولة ،فمجلس العائلة الحاكمة هو الذي تلقى القرار ووافق عليه بالاعلبية من دون الرجوع إلى مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع السياسي وعبر التعمق في خطاب اقالة الوزير وخطاب مباركة رئيس الوزراء اخذت الصورة في الوضوح إنه حسم الصراعات الداخلية وطريقة جيدة في توزيع المناصب واعطاء المكافآت .انها العودة مجددا لنظام الامتيازات وتفصيل فروع على اخرى واحتكار المناصب .

من الاخذ بعين الاعتبار بهذه المسلك في النقد فإن المواجهة السياسية تتطلب فتح ملفات وزارة الداخلية على أكثر من مستوى ليس من أجل التأكيد من جدية الوزير الجديد وبقدر ما يحتاجه المجتمع السياسي من اليات عمل اوراق ضاغطة .

السلمية حيث انتهاك حرمة ومكانه كبار رجال الدين ان مثل هذه الخطوة في بعديها ( الانتهاك ، الترضية ) بحاجة إلى نقد متكاثر يبتعد عن العاطفة ويرفض الانهماك في التدايعات والرؤية السريعة . المشكلة برزت امام ضخامة ومفاجأة قرار اقالة أكثر وزارة تعيش من خلال الفساد والتزيف ومصادرة حق المواطنين، حيث غابت الرؤية النقدية واصبحنا كما الايام الاولى لميثاق العمل الوطني . إلى حد الآن لا يستطيع احد ان يحزم بأي خلفية اقدم الملك على اتخاذ هذا القرار السريع والمفاجيء .

1. هل لانه رجل عسكري ينطلق منه اتخاذ قرار سريع وحاسم .  
2. هل كان الخوف من انتقام ورد فعل المؤسسة الدينية التي تعرضت للانتهاك .  
3. هل هو مخرج من ازمتات متلاحقة وكان هذا القرار بمثابة السور الحاجز ؟  
4. هل كانت الظروف الدولية عنصرًا ضاغطا ومبررا لمثل هذا القرار ؟

رغم صعوبة الاجابة انبرت التأييدات وكلمات التبريل والفرح والتثمين وفق مقتضيات السوق السياسية ووقعت كثير من الاطراف في المحذور نفسه .

سبيدو من قبيل التسرع الحكم على اداء وزارة الداخلية في عهد وزيرها الجديد ،الا ان ذلك لن يمنعنا ان نتعامل مع هذه الوزارة والطريقة البلاغية في تجديدها (استبدالها) وفق رؤية نقدية تنظر الى حقيقة الامور قدر ما تستطيع .

من وجهة نظري واعتمادا على نظرة خاصة في شؤون نظام الحكم في البحرين فإن القضية لن تخرج عن اطار تصفية رائعة ملبوسة بقرار بطولي لحسم التنازعات القبلية التي يعيشها النظام منذ فترة لسيت بالقصيرة .

لقد توسعت العائلة الحاكمة بشكل مذهل جدا وفي نفس الوقت اصبح من الضروري حسم الواجهات والمصالح التي تعمل من خلالها العائلة في الامساك بتلابيب الحكم .البعض يعتقد ان العائلة الحاكمة هي كل متراص وموحد ولا يعيش اي تنافس او صراع داخلي ،ان وجهة النظر هذه تحتاج الى نظر من جهة ان العمل في اطار المجموعات من شأنه ان يخلق نوعا من الصراع والتوتر ،وبالتالي فان العائلة الحاكمة لن تخرج عن سياق هذا القانون الاجتماعي فضلا عن خضوعها لقانون الصراع القبلي ،ان هناك احداث تاريخية تؤكد وجود مثل هذا الخلاف والنظر الى بعض الاطراف بدونية كما هو شأن ابناء الشيخ محمد بن سلمان عم الملك اذ يعيشون في عزلة عن تولى المناصب الرسمية مقارنة بأبناء خليفة بن سلمان رئيس الوزراء .من جهتها فإن العائلة الحاكمة استطاعت ان تحمي نفسها من التناول الاعلامي او الدرس الاكاديمي لها عبر فرض سرية تامة على قانون التوراث ومجلس العائلة وكل ما يختص بامور العائلة الحاكمة ،ان الصراع الذي تشهده العائلة سيكون نابعا من محاولة الحفاظ على هذه السرية والتميز في التخفي المطلق ومن هنا سيكون هذا الصراع تكامليا من جهة اخرى ،ومعنى ذلك ان الاهداف المنشودة من الصراع هي اهداف مشتركة وتخضع لمجموعة من القوانين واللعب الداخلية التي يجب على الجميع احترامها والعمل من خلالها ،فقانون مجلس العائلة يجرم الاستعانة

## تتمة قصة سجين الحلقة الاولى (صفحة 1)

البحرين بلد حضارات دلمون وأوال وتايولوس ، البحرين بلد المليون نخلة ، كما يطلق عليها أهلها وجيرانهم . هذه الجزيرة الصغيرة ، الواقعة على شبه الجزيرة العربية والتي لا يتعدى عدد سكانها ، الطيبون ، النصف مليون ، تحولت قبل ما يقارب القرنين إلى بلد السجون والرنانين الرهيبة !!

كان ذلك في مطلع القرن الماضي ، بعد أن استشرى الظلم وتمت الاستهانة بكل الحرمات والمقدسات . وبلغت الأوضاع أوجها في بداية التسعينات من القرن الماضي ، حيث بدأت الأحداث تتسارع في هذه المنطقة الحيوية ، وفي هذه الجزيرة بالذات . ففي العام 1990 غزا الجيش العراقي الكويت ، أحد الإمارات الصغيرة التي تتكون منها منظومة الخليج العربي ومجلس التعاون العربي . مما أحدث هزة في البيت الخليجي ، وهزة أكبر في البيت العربي .

كانت شعوب المنطقة العربية ولا زالت تطمح في تغييرات جزرية على مستوى السلطة السياسية التي ظلت حاكمة ومتحكمة في مصائر البلاد والعباد على مدى عقود بل قرون من الزمن ، فمن سنوات الإضمحلال البيغضه ، إلى سنوات الدمى الاستعمارية التي خلفتها ، بعد رحيلها شكلنا عن هذه الدول ، وما أسوأ ما خلفت ، فلقد ترك الاستعمار عصا تحكم الشعوب بالحديد والنار . تقيد الحريات وتغتال العقول .

وليس بعيدا عن هذا الواقع ، كانت هذه الجزيرة ، لا تكاد تخرج من أزمة سياسية حتى تعود للدخول في أخرى . خصوصا إذا علمنا حجم والظلم والاضطهاد الذي تعرض له مواطنو هذه الجزيرة بعد تكون الدولة الحديثة ، التي أرسى دعائمها المستعمر . معتمدا على قبائل بدائية لا تعرف إلا الأساليب القبلية والإقطاعية لإدارة شؤون الناس ! حيث كان أفراد الأسرة الحاكمة يقومون بمصادرة ونهب أراضي الفلاحين وتسخير المواطنين لخدمتها وتسلط أفرادها على أرزاق ورقاب الناس . وتكفي الإشارة هنا إلى حيات وانتفاضات القرن العشرين لنعرف الرغبة الحثيثة لشعب هذه الجزيرة الصغيرة في حياة كريمة هادئة في ظل المساواة والحرية والعدالة . هذه الأمور التي لا يمكن أن تتحقق في وجود واستمرار العقليّة القبلية المسيطرة على إدارة شؤون البلاد . لذلك كان الصراع مستمرا ، والمطالبة دائمة بإنشاء دولة عصرية يحكمها الدستور والقانون .

ففي العام 1921 رفع أهالي البحرين العريضة الأولى في القرن العشرين قدمت للمقيم السياسي عند زيارته للبحرين ، يشكون فيها تزايد الظلم والاضطهاد من قبل الحاكم آنذاك ( عيسى بن علي ) . أما في فبراير من عام 1922 فقد انطلقت الانتفاضة الأولى عندما قام أحد الفداوية ( فرق إرهابية تستعملها العائلة الحاكمة لبث الرعب في قلوب الناس ) باقتياد مواطننا بحرانيا ، عندما تقابجا بمجموعة من المواطنين تهاجمه وتمتكن من تخليص ذلك المواطن المسكين . أدت هذه الحادثة إلى إضراب عام في سوق المنامة بينما تظاهرت البعض ضد تعسف أفراد الأسرة الحاكمة ، إلى أن وصل الوضع إلى لقاء بين ممثلي المواطنين مع الحكم وتمت مناقشة مطالبهم .

أما في الثلاثينيات من نفس القرن ، فقد حدثت تحركات شعبية متنوعة وكثيرة . أولها إضراب المدارس في العام

1930 ، نلتها انتفاضة العواصين عام 1932 بعد حادثتي 1925 و 1927 اللتان تم إطلاق النار فيهما على المتظاهرين بعد مشاجرة مع الشيخ عبد الله أحد شيوخ الأسرة الحاكمة الذي كان المسيطر على أوضاع الفوضى ويعامل العواصين معاملة سيئة . على أن أقوى تلك التحركات تمثلت في ثورة الإصلاح الوطنية التي انطلقت شرارتها في العام 1938 ، حيث مثلت أول حركة شبه منظمة في البحرين للمطالبة بوضع حد لاستبداد الأسرة الحاكمة واحتزام إرادة الشعب بإشراكه في حكم بلاده عبر تداول السلطة ، المبدأ الذي لا تعرفه تلك العقليّة التي تحكم البلاد . فلقد كانت الحركة تعبيرا عن انطلاقة شعبية نتججة لتصاعد وعي الناس وشعورهم باختلال الميزان السياسي في بلادهم . إلا أن الحركة انتهت باعتقال مجموعة من الشخصيات النشطة ، ولكن بعد أن دشنت لحقبة جديدة من المطالبة بالحقوق الشرعية والقانونية . ظلت الحركة المطالبة نشطة في العقد الرابع من نفس القرن ، بل أنها ازدادت أبان الحرب العالمية الثانية ، حيث أن بريطانيا كانت أحد طرفي تلك الحرب والتي كانت تعمد إلى تحييد مستعمراتها أو استغلالها في تلك الحرب ( 1 ) .

على أن فترة الخمسينيات كانت أكثر الفترات نشاطا على المستوى الوطني ، بدأت ببروز كيان معارض يطالب بالإصلاحات السياسية ونيد التمييز الطائفي وسوء استغلال السلطة من قبل العائلة الحاكمة . فلقد اشتدت المطالبة بالوحدة الوطنية وتلاحم كل المطالبين بالإصلاح السياسي ، خصوصا بعد الفتنة الطائفية عام 1953 . كان لذلك النهوض مقدمات منها إضراب سواق التاكسي والباصات والشاحنات مطالبين بتحسين الأجور والتأمين والأجور المفروضة على السيارات . تلاها إيقاف صدور مجلة " صوت البحرين " وسحب الجواز البحراني عن محرريها ، عبد الرحمن البكر . كان ذلك بمثابة النواة الأولى لبروز " الهيئة التنفيذية العليا " حيث انتخب خمسين شخصا ، واختارت هذه الهيئة ثمانية من أعضائها لتقديم " المطالب الوطنية الحاكم . كان أربعة من الأعضاء من الطائفة الشيعية والأربعة الأخرى من الطائفة السنية . وفي 28 أكتوبر تم تقديم العريضة الوطنية المطالبة بإنشاء مجلس تشريعي منتخب ، إعداد قانون مدني وجنائي ، إصلاح المحاكم وتعيين قضاة أكفاء وحق تكوين النقابات ، على أن يكون للمجلس التشريعي السلطة في كل التشريعات . جاء رد الحاكم مخيبا للأمل ومتوقعا في نفس الوقت ، مما أدى إلى تدهور الأوضاع ووصلت إلى حد التلويح بالإضراب ، بل أن الهيئة دعت للإضراب بعد تردد ، في 4 ديسمبر ابتداء من الساعة السادسة صباحا حتى غروب الشمس في 10 ديسمبر . كان الإضراب شاملا بنسبة 90% حسب ما نقله المعتمد لوزارة الخارجية البريطانية . ورغم المحاولات الحكومية بعدم مواصلة الإضراب إلى يوم العاشر من ديسمبر ، إلا أنه وصل إلى اليوم الذي تقرر في البيان . وبعد انتهاء الإضراب حاولت الحكومة ، كالعادة ، الالتفاف على مطالب الهيئة ، بإنشاء مجالس معينة ولجان خاصة لتطويع بعض الشؤون العامة . إلا أن الهيئة كتبت رسالة للحاكم في 9 فبراير 1955 تذكر بالمطالب التي قدمتها في 28 أكتوبر من العام 1954 . ذاع صيت هيئة الاتحاد الوطني أصبحت شريكا مهما في صياغة الأحداث ، خصوصا بعد إيداع الجماهير وعيا متماميا بمطالب الهيئة

## لينعم الزعيم في حصونه

وكله وسواس  
تقدموا وعاقبوا  
الفتيان  
والشيوخ  
والعوانس  
وصادروا وأرواحنا  
فإنها رخيصة  
ليست من النفاس  
وصادروا أموالنا  
والزاد  
والجفير  
والسنابس  
فواحد من عندكم  
يُحصى بألف فارس  
تقدموا تقدموا  
وهاجمونا عنوة  
بسطوة السلاح  
والعصي  
والمقابس  
فنحن شعبٌ مارقٌ  
معقّدٌ  
ويأسٌ  
ونحن شعبٌ تائهٌ  
مضيقٌ

وموازرتها في كل خطواتها ، مما حدا بالمقيم البريطاني ومعه الحاكم من أسرة آل خليفة المحاولة بالإيقاع بأعضاء الهيئة وقت عضدها مستغلين أي حادثة مهما كانت صغيرة أو كبيرة . منها زرع الفتن الطائفية ، واستخدام الأعيرة النارية ، في حادثة البلدية المشهورة في 11 مارس 1956 ، مما أدى إلى مصرع ما مجمله سبعة أشخاص ( 2 ) .

استمر عمل الهيئة رغم كل الظروف والعقبات التي وضعتها المقيم البريطاني من جهة والحاكم من أسرة آل خليفة من جهة أخرى . إلى أن جاء اليوم الذي تم فيه اعتقال أعضاء الهيئة ، بعد أن ضاقت الحكومة ذرعا بالأساليب السلمية الحضارية التي انتهجتها ، وتكاتف الجماهير حول المطالب العادلة المتمثلة في وجود مجلس تشريعي منتخب .

ففي الساعات الأولى من صباح يوم السادس من نوفمبر 1956 لقي القبض على كل من عبد علي العليوات و عبد الرحمن البكر و عبد العزيز الشملان وبقية أعضاء الهيئة ، وتم إبعاد الثلاثة الرئيسيين منهم إلى خارج البلاد ( جزيرة سانت هيلانة ) وسجن البقية لمدد متفاوتة . وتم اقتيادهم في البدء إلى جزيرة جدّة غربي البلاد ، حيث استغرقت الرحلة ساعتين ، ثم وضعوا في زنزانة محفورة في الصخور وعليها بوابة حديدية . استمرت الاضطرابات الاحتجاجات على اعتقال زعماء الهيئة إلى يوم صدور الأحكام الجائرة ضدهم . وبعاقلة أعضاء الهيئة ورموز البلاد الوطنية تم فتح فصل جديد من العلاقة بين جماهير الشعب والسلطة الحاكمة ، تعتمد على الاعتقال والتكيل والإبعاد عن البلاد ، وهو عينه ما مارسته السلطة الحاكمة في أحداث التسعينات لتدل على أن هذا الأسلوب هو الأسلوب الوحيد الذي تمتلكه في مواجهة مطالب الجماهير العادلة . ومن يومها

## تتمة الافتتاحية (صفحة 1)

معنى وما يشاهدونه حتى اليوم ليس سوى مجموعة من الإجراءات الهامشية التي لا تلامس جوهر المشكلة، تنطلق على أساس الوثيقة غير الشرعية التي فرضتها العائلة الخليفية على الشعب في فبراير 2002 لتكميم الأفواه ومصادرة الحريات. ان شعب البحرين اليوم يتوجه الى المجموعة الدولية لمناشدتها التدخل على وجه السرعة لإقادة من يرانن هذه العائلة التي لم تؤمن يوما بأدنى معنى الديمقراطية والمشاركة السياسية، وما تزال تنطلق في تعاملها مع شعب البحرين من منطق "الفتح" الذي يعني، لدى العقليّة القبلية، الاستعداد والاستعداد. ان هناك اليوم عريضة شعبية وقها أكثر من خمسين الف مواطن ، وجمعيات سياسية تضخمت عضويتها الشهر الماضي بعد منع غير أعضاء الجمعيات من التوقيع على العريضة. وفي الوقت نفسه فان الجمعيات السياسية مطالبة بتفعيل قرارات المؤتمر الدستوري الذي دعا إلى عريضة شعبية يوقعها المواطنون وتقدم إلى الحاكم. وقد وصلت انباء هذه العريضة إلى عواصم العالم، ولا يستبعد ان تحاصر هذه العريضة حاكم البحرين عندما يتوجه إلى واشنطن لحضور قمة الدول الصناعية. والامل ان تجد الإجراءات المقمعية الأخيرة التي ارتكبتها العائلة الخليفية صدق واسعاً في قمة واشنطن، ومطالبة الشيخ حمد بالكف عن سياسات التضييل والتجنيس السياسي، والبطش الأمني، والتهديدات غير القانونية، واستغلال السلطة لإبادة ثقافة الشعب، والغاء وثيقة 2002 التي اصيحت لاغية بعد ان رفض الشعب اقرارها. ان قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان أعقد من ان تحلها حزمة قرارات من طرف واحد، وأصعب من ان يتعاطى معها حاكم من منطلق التضييل والتشويش. فالديمقراطية ممارسة تحترم حقوق الانسان وتمنع الاعتقال التعسفي للأفراد، وتتيح للأصوات التعبير عن نفسها بحرية كاملة. أما الدستور فله قيمة أخرى مرتبطة بالإنسانية، ولا يصح تعاقبها إلا اذا أقره المواطنون بعد ان يشاركوها في صياغته، الامر الذي لم يحدث في البحرين.

واتضح بذلك ان هذا النظام تجاوز في تصرفاته شرور الماضي، وأصبح يضيق ذرعا بكل ما تفوح منه رائحة المعارضة. فمشاركة رموز المعارضة في ندوات او مؤتمرات صحافية في الخارج ممنوع، ودعوة الخبراء الدستوريين الاجانب لمناقشة الوضع البحريني داخل البلاد ممنوع ايضا. واخيرا جاء حكم خليفي أسوأ يمنع المواطنين من توقيع العرائض المطالبة بالإصلاح الدستوري. فما هذا النظام الذي يرتجف هلعاً من توقيع عريضة يشك سلمي وعلني؟ فحتى في الحقبة السوداء التي كانت محكومة بقانون امن الدولة، لم يعقل الموقعون على عريضتي 1992 و 1994 ، بينما يعقل المواطنون في "العهد الاصلاحى". هذا اللعب على الذقون أعاد الوضع مجددا الى سابق عهده، بل ربما بشكل أسوأ فالحكم اليوم مكرس بيد الحاكم الذي اعطى لنفسه، وفق دستوره غير الشرعي، كافة الصلاحيات وسحب من الشعب ايسر الحقوق السياسية، واكتفى بخطوات شكلية وجه اعلامه الرخيص لتضخيمها والمبالغة وفي وصف قيمتها. واصبح من الواضح ان النظام لا يروعى عن الجور على كافة اصناف القمع والتكيل اذا لم يحقق ما يريد، وما يزال يحتفظ بالكلام التي كانت تنهش أجساد الأدميين في الحقبة السوداء. ومهمة هؤلاء التلويح بالعصا الغليظة، وتهديد الاحرار بالقمع غير المحدود ان لم ينحسوا امام تهديدات الحكم الجائر. البلاد اليوم تقف على حافة الهاوية بعد ما حدث الشهر الماضي من اعتقالات تصفية واعتداءات غير مبررة على كبار علماء الدين. وفيما يعترم الشيوخ حمد السفر الى امريكا لعرض "انجازاته" التي تتشدد بها ابواقه الاعلامية، امسح الملف السياسي في البحرين أكثر سخونة مما مضى. فالمواطنون شعروا اخيرا بخواء مشروع وفشله في استيعاب تطلعات المواطنين والتحول إلى ممارسة ديمقراطية ذات